



# الإنتربول

## قرار رقم 20

AG-2014-RES-20

الموضوع: نظام الإنتربول المتعلق بـ e-Extradition

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعمة في دورتها الـ 83 في موناكو في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2014،

استناداً إلى المادة 2 من القانون الأساسي للإنتربول التي تنص على أن أحد هدي في المنظمة هو ”إنشاء وتنمية كافة المؤسسات القادرة على المساهمة الفعالة في الوقاية من جرائم القانون العام وفي مكافحتها“،

ومراعاةً للمادة 8(د) من القانون الأساسي للإنتربول التي تنص على أن الجمعية العامة مسؤولة عن تحديد القواعد والنظم المتعلقة باستخدام منظومة الإنتربول للمعلومات بغرض إرسال طلبات تسليم المجرمين إلكترونياً،

واستناداً إلى المادة 4 من نظام معاملة البيانات، بصيغتها المعدلة من جانب الجمعية العامة في هذه الدورة، التي تنص على أنه ”يجوز للجمعية العامة، رغم أحكام هذا النظام السارية المفعول، اعتماد إطار قانوني منفصل توافق بموجبه البلدان الأعضاء في المنظمة على اتباع القواعد التي تنظم معاملة البيانات لأغراض التعاون القضائي الدولي“،

وإذ تأخذ في الاعتبار القرار AGN/65/RES/12 الذي يدعو أعضاء الإنتربول إلى ”بذل قصارى جهدهم لضمان تطبيق النصوص الدولية الخاصة بتسليم المجرمين تطبيقاً فعلياً واستخدام قنوات الإنتربول بأكثر قدر ممكن لإحالة طلبات التوقيف المؤقت وأية وثائق أخرى متعلقة بطلبات التسليم“،

وفي ضوء النقاشات التي شهدتها الدورة الـ 81 للجمعية العامة (روما، 2012) بشأن ”تعزيز دور الإنتربول في تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة: مبادرة التسليم الإلكترونية“،

وإذ تذكّر بأنه تم في القرار AG-2013-RES-09 المتعلق بـ ”مبادرة التسليم الإلكترونية للإنتربول“ تكليف الأمانة العامة بصياغة ميثاق يحكم استخدام هذه الأداة الجديدة وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الـ 83 طلباً لموافقتها عليه،

وإذ تأخذ علماً برأي لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول وفقاً للمادة 36 من القانون الأساسي،

وإذ تدرك التقدم الهام الذي أحرز في مجال استحداث إطار فني لمبادرة الإنتربول e-Extradition:

توافق على ”نظام الإنتربول المتعلق بـ e-Extradition“ الوارد في التذييل 1 من التقرير AG-2014-RAP-20؛

تقرر إدخال هذا النظام حيز النفاذ فوراً؛

تجدد دعوتها البلدان الأعضاء إلى تزويد الإنتربول بما يلزم من دعم للمضي قدماً ”بمبادرة الإنتربول e-Extradition“.

اعتماد